منصوب باضمار فعل يفسره ما بعده ويجوز ان يكون مبتدأ والجملة بعده خبره والاول ارجح لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال ‹ ككان ظل بات اضحى اصبحا › ‹ امسى وصار ليس زال برحا › ‹ فتئ وانفك › يعني ان ظل وما بعدها مما مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة اقسام قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم نفي او شبهه وهو اربعة زال والفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام والى هذا التقسيم اشار بقوله ‹ وهذي الاربعة › ‹ لشبه نفي او لنفي متبعة › ‹ ومثل كان دام مسبوقا بما › ‹ كاعط ما دمت مصيبا درهما › يعني ان زال وبرح وفتئ وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط ان تكون متبعة لنفي او شبهه وشمل قوله لنفي نفي جميع ادوات النفي والمراد بشبه النفي النهي كقوله ‹ صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت › ‹ فنسيانه ضلال مبين › وقوله ومثل كان دام يعني ان دام مثل كان في عملها ويشترط في عملها العمل المذكور ان يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كاعط ما دمت مصيبا درهما وفهم من المثال ان ما المذكورة ظرفية مصدرية اذ التقدير اعط مدة دوامك مصيبا درهما وفهم من اشتراط تقدم النفي وشبهه في زال واخواتها وتقدم ما في دام ان ما بقي من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شيء وهذه الافعال بالنظر الى التصرف وعدمه على قسمين ما يتصرف وما لا يتصرف فالمتصرف ما كان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي والى ذلك اشار بقوله ‹ وغير ماض مثله قد عملا › ‹ ان كان غير الماض منه استعملا › وفهم من قوله ان كان غير الماض منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وهو ليس ودام بغير خلاف وشبهه قد عملا وشمله نعت المصدر وهو انقطع على خلاف فيه بين سيبويه والاخفش والتقدير ثم اعطاه مثل عمله وان كان ثم هذا الجواب عنده

عنده ومع الدليل فما تقدم عليه ثم اعلم ان خبر هذه الافعال الثلاثة عشر يجوز تقديمه وتأخيره عن الاسم والى ذلك اشار بقوله ‹ وفي جميعها توسط الخبر › ‹ اجز › اي في جميع هذه الافعال وفهم من قوله اجز وكان مقدما عليها في الوسط وتوسطه معمول مقدم باجز واما تقديمه عليها فمجوز في بعضها دون بعض لانها ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديمه باتفاق وهو ما عدا ليس وما اشير منها بالنافية والى ذلك اشار بقوله ‹ وكل سبقه دام حظر › ‹ كذاك سبق خبر ما النافية › يعني ان النحويين كلهم منعوا ان يتقدم الخبر على دام ولذلك حظروا الاولى ان يسبق ما المقرونة بدام نحو فاما صائما دام زيد فمن اجل ما اتفقوا لان ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول والاخرى ان يتوسط بين دام وما نحو ما صائما دام زيد وهو من اختلاف وكلام مراد منع تقدم الخبر عليه فانه ان يتقدم على ما وقبل الصورتين وما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك اشار بقوله كذاك سبق خبر ما النافية اذ كذلك ايضا يمتنع ان يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد وامتنع اما كان عمرو وكل منه او نحو خبر الا وتقدم المنع وشبهه بمعول الخبر وهو مقدم مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمقدر والتقدير وكل النحويين منع ان يسبق الخبر دام وسبق خبر ما او هو مقدم مضاف الى الفاعل وما معمول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذاك والتقدير ان يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله ‹ فجيء بها › ‹ متلوة لا تاليه › تعريض بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بما انه لا يمتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فجيء بها متلوة انه يجوز ان يتوسط بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)